تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحولات الراهنة

Les défis de l'intégration bancaire arabe régionale à la lumière des transformations actuelles

بن دعاس زهير
أستاذ محاضر أ
جامعة سطيف 1، الجزائر

رقوب نريمان
أستاذة مؤقتة وطالبة دكتوراه
جامعة سطيف 1، الجزائر

الملخص:

حاولنا في هذا الدراسة الوقوف على قدر التقدم الذي أحرزته المصارف العربية في مسار اندماجها الإقليمي باعتباره من أهم المداخل الاندماجية الحديثة التي يمكن أن تراهن عليها الاقتصاديات العربية لتسهيل انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وتمكين المستثمرين العرب من فرص الإقراض والاقتراض بشروط متساوية من أجل تطوير أسواقها المصرفية و زيادة تشابكها الإنتاجي والاستثماري والتجاري البيني ودعم المشروعات المشتركة في إطار جهود اندماجها الاقتصادي المنشود. وقد أدركت الدول العربية أن تحقيق ذلك لن يتأتى إلا بتجاوز العديد من التحديات بعضها مرتبط بهيكل اقتصاديتها ومدى مواكبته للتطورات والتحولات المالية الراهنة، والبعض الآخر مرتبط بآليات عمل مصارفها.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المالي الإقليمي؛ الاندماج المصرفي؛ السوق المصرفية العربية.

Abstract:

Nous avons essayé dans cet article suivre les progrès réalisés par les banques arabes au question de l'intégration régionale qui peut considère parmi les principales entrées de l'intégration; que les économies arabes parier sur ils, pour faciliter la circulation des capitaux à travers la frontière, et Accordés aux investisseurs des possibilités de prêts à conditions égales, aussi pour développer les marchés bancaires arabes, Afin d'augmenter les enchevêtrements productifs, commerciaux et soutenir les projets arabes communs dans le cadre des efforts d'intégration économique souhaités. Mais les pays arabe a conclu que la réalisation de tout ca et confronte plusieurs défis; tel que de mécanisme bancaire; et de réalité des économies arabe.

Mots clés; l'intégration financiers régionale; L'intégration bancaire ; marché bancaire arabe

تمهيد:

اتجهت الاقتصاديات المعاصرة نحو تعميق اندماجها المصرفي إقليميا ودوليا بفعل التطورات السريعة والعميقة التي عرفتها النظم المالية والنقدية الحديثة، وكذا التحولات التي عرفتها النظرية الإقليمية الجديدة، التي أتاحت للدولة الواحدة إمكانية الدخول في العديد من التكتلات والاندماجات الإقليمية، و عند إي مستوى من مستوياته دون ضرورة المرور بمرحلية بيلا بلاسا، فأصبح بذلك تحقيق اندماجات مصرفية إقليميا ودوليا هدفا أساسيا لهذه الاقتصاديات بغية تدعيم وتعميق اندماجها المالي والاقتصادي وترسيخ مكانتها في البيئة المصرفية والمالية العالمية الجديدة.

والاقتصاديات العربية باعتبارها تحوز على مقومات عديدة لتحقيق اندماجها الإقليمي لم تبقى في منأى عن ذلك، حيث سعت منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي نحو انتهاج استراتيجيات اندماجية جديدة تقوم على تشجيع الاندماج المؤسسي للمصارف محليا و إقليميا من أجل ترسيخ مكانتها بين المصارف العالمية، والمحافظة على وجودها، وتقوية آليات عملها خدمة لأغراض التنمية القطرية والإقليمية، والاستفادة من مزاياه وفوائده الكثيرة، خاصة تلك المتعلقة بتوفير الدعم

اللازم للمشروعات العربية المشتركة وتشجع التجارة والاستثمار البينيين. وبناءا على سبق تبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع الاندماج المصرفي الإقليمي العربي في ظل التحديات التي تفرضها الساحة المالية والاقتصادية العربية والدولية؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيس تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالاندماج المصرفي الإقليمي؟
- ما هو واقع أداء الأسواق المصرفية العربية في ظل التحولات الراهنة؟
- ما قدر التقدم الذي أحرزته المصارف العربية في مسار اندماجها؟
- ما هي التحديات التي تواجه الاندماج المصرفي الإقليمي العربي؟

للإجابة على تساؤلات البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

أولا: مفهوم الاندماج المصرفي الإقليمي؛

ثانيا: تشخيص تطور أداء القطاع المصرفي العربي؛

ثالثا: مسار الاندماج المصرفي العربي وتحدياته المستقبلية.

أولا: مفهوم الاندماج المصرفي الإقليمي:

تسعى الترتيبات الإقليمية والدولية إلى تحقيق مستوى من الدمج بين المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، وذلك سعيا للخروج من إطارها المحلي إلى آفاق الإقليمية والعالمية، وما يسمح لها تقديم سلسلة متكاملة من الخدمات المصرفية، وتقوية قدراتها التنافسية في ظل بيئة مالية دولية تتسم بالتغير المستمر في آليات العمل المصرفي، وكذا الحركية السريعة والواسعة للرساميل الدولية عبر الحدود.

لقد أثبت التجارب أنه بفضل سياسات الاندماج هاته، استطاعت البنوك من تدويل نشاطها، وتوسيع قاعدة الخدمات المالية والبنكية، ورفعت من قدرتها على الالتزام بالمعايير الدولية للمهنة المصرفية، بالإضافة إلى تزايد عدد البنوك المتعددة الجنسيات.

1- تعريف الاندماج المصرفي:

تعددت التعريفات التي صيغ بها الاندماج المصرفي بتعدد أبعاده وأهدافه، إلا أن جلها استتبع إجراءاته وكذا الطريقة التي يتم بها الاندماج، باعتباره آلية إصلاحية من جهة؛ وأداة لمواكبة التطورات المالية والنقدية الراهنة من جهة ثانية.

إن الاندماج المصرفي يُعد إذًا ضرورة حتمية للبنوك والمؤسسات المالية الكبرى، ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغيرة، إذ بدونه لا تستطيع الأولى المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى الصمود في الأسواق المحلية، كما لا تستطيع الثانية حتى الوفاء بمتطلبات العملاء إذا لم تندمج فيما بينها[1].

وعليه فالاندماج بين المصارف يُعرف على أنه اتحاد بين مصرفين أو أكثر، سواء من خلال المزج الكامل بينهم بغية تكوين كيان جديد؛ أو قيام أحد المصارف بضم مصرف أو أكثر إليه، سواء كليا أو جزئيا؛ إراديا أو غير إراديا؛ محليا أو دوليا[2].

كما يمكن أن نُعرفه على أنه اتفاق بين مصرفين أو أكثر للذوبان في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة وفعالية أكبر في تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها قبل الاندماج. وقد يأخذ هذا الاندماج بعد محلي أو إقليمي أو دولي[3]. كما يمكن أن يكون أفقيا أو عموديا؛ وذلك حسب طبيعة نشاط المصارف المتكاملة. كما قد يكون متنوع بغض النظر عن طبيعة النشاط أو حجم المصارف، أو مستويات نمو أرباحها ومرد وديتها؛ ما يؤدي إلى تكامل عميق بينها، خاصة إذا كانت لها امتدادات إقليمية، وهذا ما تركز عليه اتفاقيات الاندماج الإقليمي.

تجدر الإشارة هنا إلى ارتباط مفهوم الاندماج المصرفي بمفهومي الدمج المصرفي والاستحواذ، حيث عادة ما يشير مصطلح الدمج إلى وجود جهة تنظيمية معينة أشرفت على عملية الاندماج وراقبت إتمامها.

أما الاستحواذ فهو عملية اندماجية عادة ما يتم بين مصارف كبيرة وأخرى صغيرة؛ من خلال ضم أصول هذه الأخيرة إلى المصرف الكبير[4].

إن الاندماج المصرفي بمختلف أشكاله وأبعاده سيُمكن الكيان الجديد من اكتساب فعالية أكبر في تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها قبل إتمام عملية الاندماج، ما يؤدي إلى زيادة الثقة فيه من طرف المتعاملون والعملاء، كما يُمكن الكيان الجديد من زيادة قدراته التنافسية وإدارة موارده وزيادة القدرات التمويلية للمشاريع المشتركة بين الدول إذا تم الاندماج في إطار بعده الإقليمي.

2- أبعاد الاندماج المصرفي:

يسعى الاندماج المصرفي إلى وضع أسواق التمويل المصرفي في حالة من الاندماج الأفقي بين الفضاءات المالية الإقليمية والقطرية، أو اندماج عمودي بين أقطاب السوق المحلية في حد ذاتها؛ وذلك بهدف تحويل السوق المصرفية المحلية إلى سوق إقليمية أو دولية بشكل ترتبط كافة إجراءاتها وتتشابك آلياتها، وصولا إلى اندماج كل مكونات النظام المالي، انطلاقا من اندماج الآليات المصرفية التي تعبر عن تلك الحالة التي تنتقل الأعمال المصرفية فيها من إطار المحلية إلى أفاق الإقليمية والعالمية، ويتم الاندماج المصرفي وفق مجموعة من الآليات :

-الاندماج المصرفي الأفقي والعمودي؛

- تدويل العمليات المصرفية؛

- إنشاء البنوك الشاملة ومتعددة الجنسيات.

وعليه نستنتج أن الاندماج المصرفي كجزء من الاندماج المالي له ثلاث أبعاد أساسية وهي[5]: البعد الوطني؛ الإقليمي؛ والدولي.

2-1- البعد الوطني للاندماج المصرفي: تعتبر أولى صور الاندماج، حيث تستهدف الدولة تشجع عمليات الاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية ..الخ داخل حيزها الجغرافي، من أجل تحديث وتطوير مصارفها وإنشاء مصارف عملاقة وتقوية قاعدة رأسمالها خدمة لأغراضها التنموية من جهة، ومن أجل خلق كيانات قوية تواجه بها التنافسية العالمية وتمكنُها من الالتزام بالمتطلبات والمعايير الدولية من جهة ثانية.

2-2- البعد الإقليمي للاندماج المصرفي: نقول عن اندماج مصرفي أنه إقليمي عندما يعمل على مد جسور الترابط المؤسساتي والرسمي بين النظم المالية المتقاربة إقليميا مساهمة منه في جهود الاندماج الاقتصادي، وعادة ما يتخذ خطوات تبدأ

بالتنسيق والتعاون المالي وصولا إلى الاندماج التام الذي يسمح في نهاية المطاف بتوحيد قواعد العمل المصرفي واليات الضبط النقدي والمالي[6].

2-3- البعد العالمي للاندماج المصرفي: يعبر عن انفتاح الأسواق المصرفية والمؤسسات المالية المحلية على التحركات الرأسمالية العابرة للحدود، وإلغاء كل القيود أمام التدفقات المالية بشتى أشكالها؛ من خلال انتهاج سياسات التحرير، وتبني المعايير المالية الدولية[7].

ويُمكن ترقيته من خلال اعتماد معايير التقارب المالي التي تهدف إلى رفع مستويات حوكمة القطاع المالي القائمة على المبادئ التالية[8]:

- الإفصاح والشفافية؛
- حماية حقوق زبائن المؤسسات المالية والبنوك؛
- حفظ حقوق جميع المساهمين والمستثمرين والمساواة بينهم.

3- أنواع الاندماجات المصرفية:

يمكن تقسيم الاندماج المصرفي وفق العديد من المعايير، من أهمها طبيعة النشاط، وطبيعة العلاقة بين أطراف الاندماج.

3-1- حسب طبيعة النشاط: ينقسم الاندماج المصرفي حسب طبيعة النشاط إلى اندماج مصرفي أفقي وعمودي[9].

- **الاندماج الأفقي:** هو الاندماج الذي يتم بين مصارف تعمل في نفس نوع النشاط؛ كاندماج البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار..الخ، وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي لها، وقد يكون امتداده إقليمي أو دولي؛
- **الاندماج العمودي:** هو ذلك الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة داخل الدولة عادة؛
- **الاندماج المتنوع:** هو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر في أنشطة مختلفة.

3-2- حسب طبيعة العلاقة بين أطراف الاندماج: يمكن تقسيمه إلى اندماج طوعي، واندماج قسري، واندماج عدائي[10].

- **الاندماج الطوعي:** هو الاندماج الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والبنك المندمج.
- **الاندماج القسري:** هو نوع من الاندماج الذي يتم تحت إشراف السلطات النقدية نتيجة تعرض أحد المصارف لمشاكل مالية، كالإفلاس أو التصفية، فتتدخل السلطة النقدية من خلال قانون مصرفي يشجع المصارف على الاندماج من خلال منحها إعفاءات ضريبية مثلا[11].
- **الاندماج العدائي:** هو اندماج يتم من خلال استحواذ مصرف على مصرف أخر، من خلال خطة تحددها إدارة المصرف المستحوذ، وذلك بدون علم المصرف المستهدف الاستحواذ عليه، قصد السيطرة على أسواق معينة. و هذا النوع من الاندماجات منتشر كثيرا في الأسواق المالية الدولية.

4- أهمية الاندماج المصرفي:

الاندماج المصرفي على المستوى الجزئي يُمَكِن من زيادة قدرة المصرف على تشكيل الاحتياطات بما يدعم مركزه المالي، ويحقق الملاءة المصرفية، ويزيد من إمكانية الالتزام بمعايير كفاية رأس المال، كما يسمح للمصارف بدخول مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المتقدمة خاصة في ظل التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

كما يُمكن الاندماج الإقليمي للمصارف من توسيع قاعدة الخدمات و التحول إلى الشمولية في تقديم خدماتها، وتشكيل كيانات مصرفية كبيرة الحجم ذات كفاءة إدارية وتنظيمية، تعمل على تدعيم الاندماج الإقليمي في المجالات الأخرى كالاندماج التجاري والاستثماري و الإنتاجي...الخ.

للإشارة فان التكتلات الإقليمية تركز على وضع مختلف الآليات لتعميق الاندماج الطوعي الإرادي، وذلك للمكاسب التي يمكن أن تجنيها من ذلك، كتعزيزه للمقدرة التنافسية للمصارف المتكاملة، خاصة بالنسبة لمصارف البلدان النامية التي تعاني منافسة شديدة من المصارف الأجنبية؛

ثانيا: تشخيص تطور أداء القطاع المصرفي العربي:

لم تبقى المصارف العربية بمنأى عن التغيرات والتحولات التي عرفتها البيئة الاقتصادية العالمية منذ تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد أن أثبتت التجارب العملية الدور الكبير الذي تؤديه المصارف و المؤسسات المالية في جهود التنمية، وفي استكمال مسار الاندماج الاقتصادي والمالي على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي، وفي هذا المحور سنحاول إلقاء نظرة على أهم التطورات التي عرفتها السوق المصرفية العربية.

1- تطور هيكل و مكانة القطاع المصرفي العربي:

عرف النظام المصرفي العربي تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث حجمه، تركيبته أو أدائه، إذ بلغ عدد المؤسسات المصرفية نهاية 2015 حوالي 520 مؤسسة مصرفية بعدما كان لا يتجاوز 380 مؤسسة مصرفية سنة 2000، كما عرف حجم النظام المصرفي العربي مقارنة بحجم الاقتصاد العربي تنامي سريع سنة تلو الأخرى، حيث بلغت حوالي 186 %سنة 2015، بنسبة نمو فاقت 8% مقارنة بسنة 2014.

إلا أن أهم ما يميز النظام المصرفي العربي في عمومه هو ارتفاع درجة تركزه وتفاوت مستويات حجمه مقارنة بحجم الاقتصاد، و الجدول التالي يختصر ذلك.

الجدول(01) بعض مؤشرات الهيكل المصرفي حسب الدول

	نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي%	درجة التركز%	مدى وجود صندوق ضمان الودائع
الأردن	220	3 مصارف تستحوذ على 90	موجود
الإمارات	150	5 مصارف تستحوذ على 46	موجود ضمنيا
البحرين	120	2 مصارف تستحوذ على 70	موجود
تونس	-	6 مصارف تستحوذ على 60	ضمني
الجزائر	50	6 مصارف تستحوذ على 90	ضمني
السعودية	73.5	6 مصارف تستحوذ على 75	ضمني
سلطنة عمان	55	3 مصارف تستحوذ على 69	موجود
قطر	97	3 مصارف تستحوذ على 70	غير موجود
الكويت	160	2 مصارف تستحوذ على 52	جزئيا
مصر	41	4 مصارف تستحوذ على 53	ضمني
المغرب	89	3 مصارف تستحوذ على 50	ضمني
اليمن	20	9 مصارف تستحوذ على 65	ضمني

المصدر: اعتمادا على من تقارير صندوق النقد العربي؛ FMA؛ أعداد مختلفة

يتضح من الجدول(01)، تفاوت في حجم النظم المصرفية العربية مقارنة بحجم اقتصادياتها القطرية، فإذا كانت موجودات مصارف الأردن والإمارات والبحرين والكويت تتعدى نسبة 120 من حجم نواتجها المحلية الخامة، فهذه النسبة لا تتعدى 60% في الجزائر ومصر وسلطنة عمان واليمن...؛ كما أنه وبالرغم من هذا التفاوت، فهذه النظم تتشابه من حيث ارتفاع درجة التركز، حيث نجد بين 3 و6 مصارف تستحوذ على أكثر من 70% من حجم النظام المصرفي ككل في أغلب الدول العربية.

2- تطور حجم الموجودات وقاعدة الودائع:

بنهاية سنة 2015، تعدت الموجودات المصرفية العربية الإجمالية عتبة 3.31 تريليون دولار بعدما كانت في حدود 2,8 تريليون دولار نهاية 2012، كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 2,07 تريليون دولار، محققة نسبة نمو تقدر بحوالي 3,8 مقارنة بـ 2014 ، في حين سجلت حقوق الملكية نسبة نمو قدرها 4,8 سنة 2015، حيث تعدت 357 مليار دولار، والشكل التالي يختصر ذلك:

الشكل رقم(01) التطور العام في حجم البنوك العربية الوحدة مليار دولار

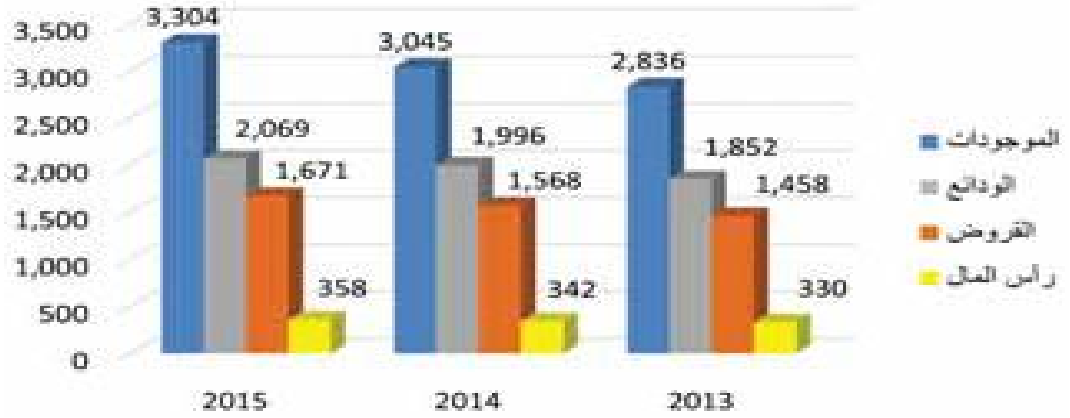

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة المصارف العربية، عدد مارس 2016 ص16

أما على المستوى القطري فلا يزال القطاع البنكي الاماراتي إلى غاية نهاية 2015 يحتل الصدارة بحجم موجودات يقدر بـ 674 مليار دولار يليه القطاع المصرفي السعودي بحجم موجودات مجمعة قدرها 589 مليار دولار، فالقطاع المصرفي المصري بحوالي 321 مليار دولار، ثم القطاع المصرفي العراقي بحوالي 312 مليار دولار، في حين النظام المصرفي الجزائري يستند الى موجودات قدرها حوالي 114 مليار دولار، بنسبة لا تتعدى 60 من حجم الاقتصاد الوطني[12]، وهو ما يمثل حوالي 4% من السوق المصرفية العربية. و الشكل التالي يبرز الحصة السوقية لأهم النظم المصرفية العربية في نهاية جوان 2015.

الشكل رقم (02)الحصة السوقية للقطاعات المصرفية بحسب الدول جوان 2015

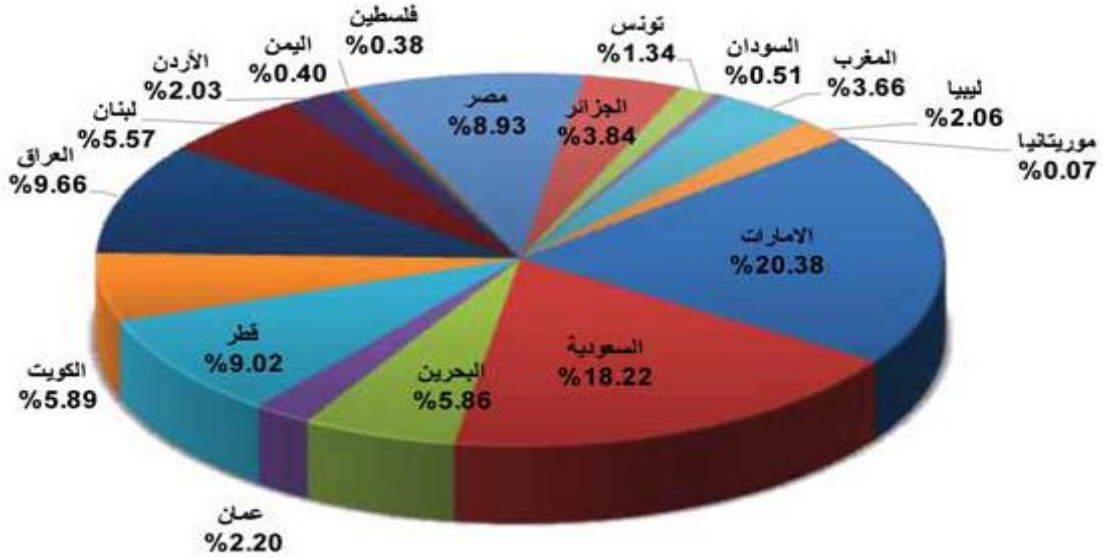

المصدر : اتحاد المصارف العربية ، مجلة المصارف العربية عدد نوفمبر2015، ص41

يتضح من الشكل رقم (02)، أن المصارف الخليجية مجتمعة تستحوذ على أكثر من 60% من الحصة السوقية للمصارف العربية، وهو ما يعكس النضج المالي الذي أضحت تتسم به هذه الاقتصاديات، في حين لا تزال المصارف المغاربية ضحلة مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية التي تحوزها.

أما فيما يخص التطور السنوي لحجم الموجودات والودائع والقروض على المستوى الفردي فيمكن إبرازها في الجدول التالي .

الجدول رقم(02): المؤشرات المجمعة لأهم المصارف العربية

	الموجودات			الودائع			القروض			رأس المال		
	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013
الامارات	674.2	628.0	572.3	401.0	387.3	348.5	369.7	342.9	308.9	87.9	81.6	75.8
السعودية	589.0	568.7	504.9	427.9	420.2	373.9	399.2	361.4	324.6	83.6	76.9	69.7
قطر	305.7	276.0	250.0	178.6	165.1	150.7	181.5	161.1	146.4	37.1	35.2	33.2
الكويت	192.7	189.3	182.6	127.5	128.9	129.2	120.9	117.0	115.8	24.9	25.7	25.5
البحرين	189.6	189.3	192.0	68.0	67.4	68.1	54.5	51.1	51.4	28.6	29.0	36.6
عمان	73.2	64.5	58.1	46.4	44.9	40.5	47.6	43.9	39.4	9.5	8.4	7.8
العراق	312.3	193.4	179.3	93.9	64.5	59.1	30.0	28.7	25.7	9.8	9.4	7.7
لبنان	186.0	175.7	164.8	155.0	147.6	139.2	85.8	82.7	79.2	16.7	15.7	14.2
الاردن	66.6	63.4	60.5	45.4	42.2	38.6	42.6	40.7	39.1	10.0	9.6	8.7
اليمن	13.0	13.1	12.9	10.2	10.4	10.4	8.6	8.6	8.0	1.1	1.1	1.0
فلسطين	12.6	11.8	11.2	9.7	8.9	8.3	5.8	4.9	4.4	1.5	1.5	1.4
مصر	321.1	274.8	242.4	240.5	217.1	188.7	100.4	87.8	79.2	17.9	17.1	16.3
الجزائر	114.8	136.2	130.5	78.1	96.9	91.4	84.6	91.8	83.3	7.9	8.5	9.2
تونس	44.4	44.5	45.8	26.6	27.3	28.4	32.8	33.2	33.6	3.1	3.2	3.3
السودان	18.1	15.3	13.6	10.3	8.8	7.7	10.3	8.8	7.9	2.5	2.4	2.3
المغرب	119.4	125.8	134.9	93.3	97.0	101.2	81.4	86.9	94.8	11.3	12.0	12.8
ليبيا	72.2	72.5	78.5	57.6	60.2	66.7	15.1	15.2	14.5	3.8	3.7	3.8
موريتانيا	2.3	2.3	2.3	1.2	1.2	1.1	1.4	1.5	1.4	0.6	0.6	0.7
المجموع	3,303.7	3,044.5	2,836.3	2,071.4	1,995.9	1,851.6	1,672.2	1,568.1	1,457.7	357.5	341.5	330.1

المصدر : اتحاد المصارف العربية ، مجلة المصارف العربية عدد مارس 2016، ص18

يتضح من الجدول رقم(02) حجم التنامي السنوي لأهم المؤشرات الهيكلية للمصارف العربية، حيث تتصدر مصارف الإمارات العربية قائمة المصارف العربية على مستوى كافة هذه المؤشرات، متبوعة بمصارف كل من السعودية والكويت والبحرين وسلطنة عمان ، وهو ما يدل على هيمنة المصارف الخليجية على هيكل السوق المصرفية العربية .

3- تطور بعض مؤشرات الأداء المصرفي :

يمكن قياس الأداء المصرفي من خلال حجم الودائع المصرفية والقروض المتاحة للقطاعات الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي، والجدول التالي يبرز جانب من ذلك.

الجدول (03) تطور حجم الودائع المصرفية خلال فترة2007-2011 الودائع بالمليون دولار

السنة	الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية كنسبة من PIB.%
2007	556.042.1	280.869.1	836.911.2	919.708.3	61.1
2008	658.583.6	320.354.6	978.938.2	1.104.154.6	58.2
2010	808.014	417.377	1.225.388	1.355.274	68
2011	837.401	486.019	1.323.420	1.459.539	62
2013	978.78	594,98	1.573.76	1.758.38	65
2014	1.032.120	668.981	1.701.101	1.906.064	69
نسبة التغير بين 2007/2008	18.4	14.1	17.0	20.1	4.9-
نسبة التغير بين 2010/2011	3.6	16.4	8.0	7.7	
نسبة التغير بين 2014/2013	5.4	12.4	8.1	8.4	

المصدر: اعتمادا على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص: 128؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012؛ ص: 140. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015؛ ص: 171.

يتضح من الجدول (**03**)، أن هناك تنامي سنوي لحجم الودائع البنكية، حيث ارتفعت الودائع الادخارية الآجلة للقطاع الخاص من حوالي 556 مليار دولار سنة 2007 إلى حوالي 1.032.120 مليار دولار سنة 2014، أي بنسبة ارتفاع قاربت 50%، وهو ما انعكس على ارتفاع الودائع الإجمالية التي قاربت 2 تريليون نهاية 2014، وأضحت بذلك تمثل حوالي 62% من قيمة الناتج المحلي العربي الإجمالي[13]؛ أما على الصعيد القطري فلا يزال القطاع المصرفي الإماراتي يهيمن على حجم الودائع المصرفية العربية تليه بعد ذلك السعودية وباقي الدول الخليجية؛

أما فيما يخص صافي أرباح المصارف العربية خلال السنوات الأخيرة، فالبيانات الواردة من البنوك المركزية العربية والمجمعة لدى صندوق النقد العربي تشير إلى استمرار جلها في تحقيق الأرباح وذلك منذ سنة 2010 إلى نهاية 2014 ، ماعدا البنوك الليبية والعراقية التي عرفت تراجع أرباحها الصافية بحوالي 44.6 و29,5 على التوالي، بسبب تدني الأوضاع الأمنية من جهة، وزيادة مخصصات القروض المتعثرة من جهة ثانية ، لعل الجدول أدناه يختصر جانب من ذلك:

الجدول(04): تطور صافي الأرباح وحقوق الملكية في أهم المصارف العربية

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح (%)	معدل العائد على الأصول (%) لعام2014	معدل العائد على حقوق المساهمين (%) لعام 2014
	2013	2014			
الأردن	711	868	22.1	1.4	11.4
الإمارات	8640	9534	10.3	2.0	14.0
تونس	284	....	....	...	...
السعودية	9518	10709	12.5	2.5	18.2
السودان	575	656	14.0	4.0	33.7
العراق	1487	1048	29.5-	7.0	8.0
فلسطين	145	145	0.0	1.7	17.2
قطر	4936	5319	7.8	2.3	16.5
الكويت	1840	2242	1.4	1.0	8.0
لبنان	1640	....	....	....	....
ليبيا	404	224	44.6-	0.3	5.8
مصر	2389	3302	46.4	1.3	18.9
المغرب	1178	1194	0.1	1.0	10.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2015، ص 171

يتضح من الجدول رقم (04)، أن مصارف مصر والأردن والكويت والسودان والسعودية والإمارات سجلت أعلى معدلات في نمو صافي أرباحها وبنسب 38,2, 22.1, 21.8, 14, 12.5, 10.3 على التوالي، في حين لم يتعدى نمو الأرباح نسبة 1% في باقي المصارف. أما ما تعلق بمعدل العائد على حقوق المساهمين فقد بقيت تلك المعدلات مستقرة عند مستويات السنوات السابقة.

4- نظم الرقابة المصرفية:

يعرف نظام الرقابة المصرفية تفاوت كبير بين الدول العربية، ففي حين يعتبر جد متطور في دول مجلس التعاون الخليجي، ولبنان، والأردن، والمغرب، وتونس، يبقى ضعيف في العديد من الدول العربية على غرار سوريا، وليبيا، موريتانيا. كما لا يزال التدقيق المصرفي ضعيف خاصة في سوريا و اليمن و ليبيا، وبطيء في دول أخرى، حيث يجري مرة كل خمس سنوات، أما ما تعلق مؤشرات الكفاية فقد عرفت تحسن في أغلب المصارف العربية، والجدول التالي يبرز ذلك خلال سنتي 2013 و2014.

الجدول(05) مؤشر كفاية رأس المال والديون المتعثرة في أهم الدول العربية 2013-2014 الوحدة: %

(نسبة مئوية)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى الإجمالي		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الأردن	18.4	18.6	7.0	5.6	77.0	84.5
الإمارات	19.3	18.0	7.8	7.0	92.5	102.0
تونس	9.2	....	14.9	.....	66.7	....
السعودية	17.9	17.9	1.3	1.1	157.4	182.9
السودان	16.6	18.0	8.4	7.1	53.6	61.7
العراق	138.0	112.0	17.0	14	99.0	236
الكويت	18.9	16.9	3.6	2.9	134.6	163.9
فلسطين	20.0	19.0	2.9	2.5	59.1	61.9
قطر	16.0	12.8	1.9	1.7	96.8	99.1
لبنان	12.2	.....	4.0	....	55.4	....
ليبيا	12.0	11.8	21.0	21.0	65.2	63.8
مصر	13.7	13.9	9.3	8.5	99.8	98.9
المغرب	13.2	13.5	5.9	7.0	64.0	65.0

المصدر: صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ 2015، ص: 174.

يتضح من الجدول رقم (**05**)؛ أن كل الدول حققت معدلات الكفاية في إطار بازل -2- ؛ كما يتضح الارتفاع الملحوظ في حجم مخصصات القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض المتعثرة[14] بسبب تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية منذ سنة2007.

5- مستجدات إصلاح السياسات النقدية:

لقد توسعت الإصلاحات المصرفية والنقدية على المستوى القطري بعد أزمة 2007، فدولة الإمارات باعتبارها تملك أكبر نظام مصرفي عربي من حيث الموجودات والودائع عملت على تدعيم واسع للسياسة النقدية حيث عملت على تحرير أسعار الفائدة، وإزالة كافة القيود على الائتمان، كما أعلنت عن ضمانها لكل الودائع لدى المصارف العاملة في البلاد لمدة 3 سنوات من أجل تعزيز الثقة في نظامها المالي، واشترطت رفع الاحتياطات إلى حوالي 14% على الودائع تحت الطلب بعد ما كانت لا تتعدى 7.2 % قبل سنة 2007. كما قدم بنكها المركزي تسهيلات ائتمانية لدعم السيولة قدرت بحوالي 32.7 مليار دولار؛ بالإضافة إلى خفضه لسعر الفائدة على إعادة الشراء من 2% إلى 1% تعزيزا للسيولة المصرفية. كما عمل البنك المركزي الأردني على رفع معدل الاحتياطي الإلزامي إلى حدود 10% بعد ما كان في حدود 8% سنة 2006 ليعاد تخفيضه سنة 2009 إلى حدود 8% . وفي تونس تم رفع معدل الاحتياطي من 3.5% إلى 7.5% سنة 2008 لمواجهة القيود وحفظ السيولة الزائدة. في حين عملت مؤسسة النقد السعودي على تعميق استقلالية السياسات النقدية، ثم رفع معدل الاحتياطي إلى حدود 9% ، وضمان كل القروض؛ كما قامت بدعم سيولة السوق بحوالي 40 مليار سنة 2008 وتخفيض سعر الفائدة على إعادة الشراء من 5.5% سنة 2003 إلى حدود 2% سنة 2008 لتعزيز سيولة السوق. أما في سلطنة عمان فقد تم تسقيف سعر الفائدة على القروض في حدود 8.5%، ورفع الاحتياطي الإلزامي من 3% إلى 5% سنة 2007، ومنح تسهيلات ائتمانية في حدود5 مليار دولار. في حين تركت الكويت أسعار الفائدة على الأجل القصير عند نسبة 2% ، أما الفائدة على الأجل الطويل فقد تم تخفيضه سنة 2009 إلى حدود 3%، بعدما كانت 4.5% ؛ كما إشترطت السلطات على البنوك الاحتفاظ بحوالي 20 % من إجمالي ودائعها لمواجهة المشاكل محتملة الحدوث . أما في المغرب الذي يحوز على نظام مالي متطور تشريعيا، فقد تم رفع معدل الاحتياطي إلى حدود 15% منذ سنة 2008[15].

ما نخلص إليه من خلال هذا العرض أن جل الدول العربية اتجهت منذ الاضطرابات المالية الأخيرة إلى تطبيق سياسات نقدية توسعية, وذلك للحد من تكاليف الإقراض وتشجيع البنوك على منح الائتمان, وقد وصلت أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها (قريبة من 0)؛ ففي الأردن مثلا تم تخفيض أسعار الفائدة عدة مرات, وكذلك تخفيض نسبة الاحتياطي, كما قامت الإمارات بمنح تسهيلات ضخمة للبنوك دعما للسيولة البنكية وعملت تونس على تنشيط الإقراض من خلال خفض سعر الفائدة ومنح تسهيلات جديدة للإيداع و الإقراض, وكذلك في السعودية والكويت ولبنان ومصر التي خفضت سعر الفائدة بأكثر من 40% منذ 2007 .

6- أهم نتائج الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي العربي: من أبرز ها نذكر ما يلي:

- ازدياد مضطرد للمصارف بشتى أشكالها وأنواعها، وتضاعف الودائع المصرفية والقروض المقدمة للاقتصاد؛

- اتجاه جل النظم المصرفية العربية نحو تحرير جزئي لأسعار الفائدة في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث ارتكزت في البداية على الرفع من أسعار الفائدة الاسمية، استتبع ذلك مباشرة تحرير أسعار الفائدة على الودائع، وكذا تحرير معدلات الإقراض، إلى أن حررت بالكامل في العديد من الدول كالأردن، مصر ، تونس ثم المغرب و اليمن؛

– اتجهت العديد من الدول العربية نحو إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان مع التخلي تدريجيا على اللوائح و التنظيمات التي كانت تحدد هيكل أصول البنوك؛ كنسبة القروض على الودائع والائتمان المخصص لقطاعات ذات الأولوية؛

– الاستقلالية النسبية في السياسات النقدية خاصة ما تعلق باستعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وإصدار شهادات الإيداع بالعملة المحلية للبيع في السوق النقدي المحلي ...الخ؛

– العمل على مراجعة التشريعات المنظمة للعمل المصرفي سواء جزئيا أو كليا؛

– السعي نحو تطبيق معايير الرقابة والإشراف بهدف تحسين أداء الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته، حيث اتخذت السلطات النقدية في الاقتصاديات العربية سلسلة من الإجراءات، كرفع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المرجحة بالمخاطر تماشيا مع مقررات لجنة بازل، وتطبيق مبادئ الإفصاح و الشفافية؛

– العمل على تنظيم المهنة المصرفية: اتجهت معظم الدول العربية على تنظيم عمل البنوك التجارية و خدماتها المصرفية، ففي لبنان و سلطنة عمان مثلا تم منع البنوك التجارية من تقديم الخدمات التأمينية لعملائها، في حين سمحت دول أخرى كمصر، وقطر، والمغرب، إمكانية أن تقدم الخدمات التأمينية و خدمات السمسرة والوساطة في ظل الاتجاه نحو اعتماد الصيرفة الشاملة والاتجاه نحو الدمج ما بين الخدمات المصرفية؛

– تطوير البنية الأساسية للقطاع المصرفي خاصة ما تعلق بتطوير نظم الدفع و التسوية، و إتباع المعايير المحاسبية و المالية الدولية، وإنشاء مكاتب للاستعلام المصرفي و مؤسسات ضمان الودائع ؛

– تطوير نظام ضمان الودائع، وذلك بإنشاء نظام لضمان الودائع يعمل على تأمين الحسابات عند بلوغها سقف معين، بغية حماية المودعين في حالات العسر المالي؛ ويتوفر هذا النظام في كل من الجزائر، البحرين، الأردن، المغرب، اليمن، لبنان.

– تسهيل الحصول على الخدمات المصرفية، حيث اتجهت جل الاقتصاديات العربية نحو تبني قوانين وتنظيمات تحد من التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات المالية الأجانب والمحليين والعمل على إزالة الحواجز الأخرى التي تعيق نفاذ المصارف الأجنبية إلى الأسواق المصرفية المحلية بما يعزز من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ويستقطب الخبرات والمهارات في مجال الإدارة والتمويل، سواء من خلال منح التراخيص لبعض المصارف الأجنبية بالتواجد في الأسواق المحلية أو من خلال تحرير كلي أمام المنافسة البنكية كما هو الشأن في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

– تبني مبادئ الحوكمة المصرفية من أجل تقوية الإدارة السليمة للمخاطرة وتحسين فعالية توزيع الموارد الذي يقتضي تحسين الشفافية ووضع إطار محكم لمسؤوليات مجلس الإدارة.

وعموما بالنسبة للدول العربية تختلف تجاربها مع نظام الحوكمة المصرفية، فعلى سبيل المثال تسمح التشريعات في أهم الدول العربية كالأردن، البحرين، الإمارات، السعودية، قطر للسلطات الرقابية بأن توقف توزيع الأرباح أو العلاوات عند الضرورة، كما لها صلاحية إعلان الإفلاس.

– الإيفاء بمتطلبات كفاية رأس المال، وذلك حسب ما حددته لجنة بازل (8%)؛ حيث تجاوزت جل المصارف العربية تلك النسبة، مما خفض من درجة انكشاف البنوك على مختلف أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر الصرف.

– زيادة أصول المصارف العربية بمعدل فاق 45 مرة منذ سنة 1999 إلى غاية نهاية سنة 2011، حيث وصل حجم أصولها إلى حوالي من 2.5 تريليون دولار .

– التكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، والاستفادة من مزايا العولمة المصرفية بإدخال العديد من الخدمات المصرفية الجديدة، كالصراف الآلي، بطاقات الائتمان ،.....الخ.

– زيادة نصيب القطاع الخاص من الائتمان المصرفي، خاصة بعد أن تم إزالة أو تخفيض القيود المباشرة على الائتمان في الكثير من الدول العربية رغم تفاوتها من دولة إلى أخرى، حيث ارتفعت إلى حدود 90% في الأردن والسودان والمغرب منذ بداية الألفية الثالثة بعدما كانت في حدود 20% سنة 1993، في حين ظلت هذه النسبة متدنية في دول أخرى، كالجزائر، سوريا، اليمن، وليبيا ، حيث لم تتعدى في أحسن أحوالها 25% .

من خلال العرض السابق يمكن تصنيف القطاع المصرفي في الدول العربية إلى ثلاث مجموعات :

– **المجموعة الأولى**: وهي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمكنت مصارفها الاستفادة من ارتفاع الدخول المتأتية أساسا من الصادرات النفطية وسياسات التحرير والانفتاح على الخارج والتوسع في الوساطة، وتسيير المخاطر الائتمانية، والخدمات المصرفية المقدمة متناسبة مع مستويات الدخل الفردي لدول المجموعة.

– **المجموعة الثانية** : وهي مجموعة الدول التي مازال القطاع العام مهيمن على قطاعها المصرفي، وتتميز بضعف الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الخام ، ولا تزال خدماتها المصرفية متدنية بسبب ضعف الوساطة المالية، وأهم دول المجموعة : الجزائر ، سوريا ، اليمن ، ليبيا ، السودان .

– **المجموعة الثالثة** : وتضم دول تتميز بضعف مواردها المالية، إلا أنها ذات اقتصاد منوع، وتتمتع بمستوى تطور وعمق مالي مقبول، على غرار بعض الدول؛ كالأردن ، لبنان ، مصر ، المغرب و تونس.

ثالثا: تشخيص مسار الاندماج المصرفي العربي وتحدياته المستقبلية:

مر مسار الاندماج المصرفي العربي بمرحلتين هامتين وهما:

- اندماج مصرفي عربي مرتبط بسياسات التأميم .
- اندماج مصرفي عربي مرتبط بالتطورات العالمية و الإقليمية .

1–الاندماج المصرفي العربي المرتبط بسياسات التأميم:

اتجهت العديد من الدول العربية خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي نحو تأميم القطاع المصرفي؛ سواء بهدف فك الارتباط مع المستعمر؛ أو جنوحا نحو الإيديولوجية الاشتراكية التي كان لها الأثر البالغ على هيكل النظم المصرفية القائمة آنذاك، فتحولت بذلك من وحدات مصرفية صغيرة الحجم ومشتتة الملكية بين المحلي والأجنبي إلى كيانات ضخمة تسعى لتوفير الموارد المالية الأساسية للاقتصاد خدمة لأغراض النمو والتنمية الاقتصادية، وقد انتهجت هذا النهج جل الدول الفاعلة على الساحة المالية العربية آنذاك؛ كمصر، الجزائر، العراق، سوريا، السودان، ليبيا واليمن.

1–1– تجربة الاندماج المصرفي في العراق: صدر أول قانون يشرعن عمليات التأميم والاندماج في سنة 1964، دعما لمسيرة التنمية الاقتصادية ومتطلباتها، وقد عرفت العديد من المراحل، ففي المرحلة الأولى تم دمج خمس بنوك، ثم إدماج أربع أخرى سنة 1965، لتستكمل بمرحلة إدماج بنكي العراقي والرافدين سنة 1974، وقد استهدف هذا الاندماج تحقيق زيادة رؤوس أموال المصارف وبالتالي احتياطاتها و تقوية النظام المصرفي وزيادة كفاءة سياسات الائتمان.

1-2- تجربة الاندماج المصرفي في سوريا: انطلقت أولى عمليات الاندماج في سوريا سنة 1963، حيث تم تأميم ودمج جميع البنوك في خمسة بنوك كبرى؛ وهي بنك سورية وبنك المهجر؛ مصرف أمية؛ مصرف الشرق العربي؛ مصرف العالم العربي؛ وقد استكملت سنة 1967 بإدماج هذه البنوك في بنك واحد أطلق عليه المصرفي التجاري السوري[16].

1-3- تجربة الاندماج المصرفي في الجزائر: غداة استرجاع الجزائر استقلالها ورثت نظاما مصرفيا واسعا (حوالي 25 بنك ومؤسسة مالية) لكنه تابع ايدولوجيا للمستعمر، ما جعله يعزف على توفير التمويلات الأساسية للاقتصاد الجزائري، مما سرع من اتجاه الجزائر نحو التأميم ودمج تلك البنوك في كيانات ضخمة انطلقت منذ سنة 1966 ؛ وذلك بموجب مراسيم تأميم برزت في ظلها 3 بنوك جديدة[17] وهي : البنك الوطني الجزائر (جوان 1966) والقرض الشعبي الجزائري (ماي 1967)، البنك الخارجي الجزائري (أكتوبر 1967).

1-4- تجربة الاندماج المصرفي في مصر: تبنت مصر سياسات الاندماج منذ تأميم قناة السويس، وذلك سعيا لاستكمال السيادة الاقتصادية، استنادا للقانون رقم 22 الصادر سنة 1957؛ القاضي بتمصير البنوك الأجنبية؛ وقد شهدت أولى هذه الاندماجات خلال الفترة (1960-1964) عندما تم تأميم بنكي مصر والأهلي ؛ تأميم البنك البلجيكي؛ الذي أصبح بنك بور سعيد؛ فصل البنك المركزي عن البنك الأهلي؛ للتتواصل عمليات التأميم بعد ذلك، حيث تم دمج 27 بنك في خمس بنوك عمومية كبرى وهي: البنك الأهلي؛ المصري؛ بنك الإسكندرية؛ بنك القاهرة؛ بنك بورسعيد[18].

1-5- تجربة الاندماج المصرفي في اليمن و ليبيا وتونس: حاولت هذه الدول أن تتجه نحو الاندماج التأميمي كإستراتجية لتعميق التنمية الشاملة منذ ستينيات القرن الماضي؛ ففي ليبيا تم إدماج بنكين تجاريين لتكوين البنك الأهلي التجاري؛ كما تم إدماج تسعة 9 بنوك تجارية في بنك واحد، وأصبح النظام البنكي مكون من خمسة 5 بنوك وهي (الأمة ،الوحدة ،الصحاري،التجاري،الجمهورية). كما عرفت تونس اندماجات واسعة؛ حيث انخفض عددها من 31 بنك سنة 1959 إلى حوالي 14 بنك سنة 1971 .

أما في اليمن الديمقراطية فقد تم إدماج سبعة فروع تابعة لبنوك أجنبية فضلا عن إدماج بنك اليمن الجنوبية في البنك الأهلي اليمني سنة 1967.

2- اندماج المصارف العربية المرتبط بالتطورات العالمية والإقليمية:

لقد كانت عمليات الاندماج التي عرفتها المنطقة العربية خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إجبارية نتاج اتجاه الدولة العربية المستقلة نحو تعميق استقلالها في إطار الاديولوجية الاشتراكية تحديدا؛ بمعنى أنها لم تكن على اقتناع بفوائد عمليات الاندماج المصرفي، ما جعلها تتسم بالمحدودية طيلة فترة الثمانينات؛ حيث عرف الأردن عمليات اندماج(استحواذ) بعد صدور قرار البنك المركزي الذي يقضي بحتمية زيادة رأس مال البنوك التجارية المحلية إلى حدود 5 مليون دينار أردني؛ فتم إثر ذلك دمج مصرف نشيس منهاتن بالمصرف الأردني؛ كما اتجهت دولة الإمارات في ظل الأزمة البترولية لسنة 1985 إلى دمج مصرف الخليج التجاري والمصرف التجاري المتحد في أبو ظبي سنة1985؛ كما تم في دبي دمج مصرفين في مصرف الاتحاد، وذلك لمواجهة ضعف مراكزها المالية و اختلالاتها الهيكلية[19].

إلا أنه منذ بداية عقد التسعينات فقد برزت العديد من الاندماجات المحلية والإقليمية في المنطقة بفعل التحولات العميقة في الصناعة المصرفية العالمية وقد تركزت هذه الاندماجات أساسا في لبنان ومصر وتونس والمغرب، ودول الخليج العربي والجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول(06) أهم الاندماجات المصرفية العربية(1980-1999)

تاريخ الاندماج	بلد المصرف الدامج	اسم المصرف المندمج	اسم المصرف الدامج
1983	لبنان	مصرف الشرق الأدنى	المصرف التجاري للشرق الأدنى
1992	السودان	المصرف التجاري السوداني	مصرف المزارع للاستثمار والتنمية
1994	سلطنة عمان	المصرف الأهلي العماني	مصرف مسقط
1994	لبنان	كابيتال تراست	مصرف الاعتماد اللبناني
		مصرف فرست فينيسيان	
1995	لبنان	مصرف سيكيورتي اوف ليبانون	مصرف بيروت للتجارة
1997	المغرب	المصرف العربي الاسباني	مصرف الوفاء
1997	السودان	المصرف التجاري السوداني	مصرف المزارع
1997	لبنان	مصرف طعمه	فرنسبنك
1998	سلطنة عمان	مصرف عمان والبحرين والكويت	مصرف عمان التجاري
1998	الأردن	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	مصرف فيلادليفيا للاستثمار
1998	لبنان	مصرف الاعتماد اللبناني	مجموعة استثمارية خليجية
1999	تونس	المصرف القومي للتنمية السياحية	الشركة التونسية للبنك
		مصرف التنمية للاقتصاد التونسي	
1999	لبنان	لبنان يونيبنك والمغترب وليبتكس	المصرف اللبناني للتجارة

المصدر : اعتمادا على:

- اتحاد المصارف العربية، عمليات الدمج والتملك تتوالى في المنطقة هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد217، مجلد19، 1999، ص: 65

- اتحاد المصارف العربية، ثمانية مصارف لبنانية في لائحة أول 1000 مصرف عالمي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد333، اب، 2008، ص57

- علي احمد البلبل وآخرون، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر 1974-2002، مصدر سابق، ص17-18.

يتضح من الجدول (**06**) أنه خلال عقد التسعينات عرفت المنطقة العربية حوالي 23 عملية اندماجية، منها 17 حالة في لبنان لوحدها وذلك بفضل استصدار القانون رقم 192 من طرف الحكومة اللبنانية، أطلق عليه قانون " تسهيل الاندماج المصرفي في لبنان " الذي منح امتيازات وحوافز لكل عملية اندماجية تتم بين(1993-2003)[20].

أما منذ بداية سنة 2000، فقد عرفت الساحة المصرفية تحولات عميقة، تركزت في زيادة درجة الانفتاح على الأسواق العالمية والتحرر من القيود التي كانت تفرضها الحكومات العربية، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أصول المصارف العربية التي تعدت 1.2 تريليون سنة 2006. لتصل إلى حوالي 1.7 ترليون سنة 2009،ثم تعدت 2.5 تريليون دولار نهاية سنة 2011 .

وقد شهدت المنطقة العديد من الاندماجات المصرفية أهمها تلك التي عرفتها لبنان، حيث تم اندماج بنك اللايد للاستثمار في بنك البحر المتوسط، واندماج بيت التمويل العربي للاستثمار ليصبح بيت التمويل العربي،

أما مصر فقد عرفت العديد من الاندماجات كان أهمها: اندماج بنك النيل والبنك الإسلامي الدولي والمصرف المصري المتحد في بنك جديد يأخذ اسم "البنك المتحد"، كما تم دمج البنك المصري الأمريكي وبنك أمريكان اكسبريس في "القرض ألفلاحي "، واندماج بنك المهندس وبنك التجارة والتنمية في بنك مصر، تلاها اندماج بنك القاهرة في بنك مصر . بالإضافة إلى ما قامت به السلطة الفلسطينية عندما شجعت عملية شراء بنك القاهرة وعمان من طرف البنك الإسلامي الفلسطيني سنة 2005؛ كما تم في ليبيا اندماج بنك الأمة والجمهورية، واندماج العديد البنوك الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية. في حين شهد النظام المصرفي العراقي عدة اندماجات منها تلك التي حدثت بين بنوك تجارية عراقية وأخرى عربية، كمشاركة بنك العراقي في البنك الكويت الوطني ومؤسسة التمويل الدولية[21].

أما في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، فقد عرفت الصناعة المصرفية واتجاهات الاندماج أوجها، ففي سلطنة عمان رسم البنك المركزي سياسة تقوم على تشجيع المصارف غلى الاندماج تعزيزا للرقابة المصرفية، حيث تم وضع وديعة من البنك المركزي لدى المصرف الدامج تصل إلى نصف حجم رأسماله، وبفائدة رمزية لا تتعدى 3% مع إعفائه من الضرائب لمدة 5 سنوات، ما أدى إلى بروز عدة اندماجات أهمها اندماج مصرف عمان التجاري بمصرف مسقط سنة 2000، أما في البحرين فقد تم تشكيل شركة قابضة بقيمة 304 مليون دولار، نتاج اندماج البنك الأهلي التجاري مع البنك الكويتي المتحد، كما عرفت المملكة السعودية إنشاء المصرف السعودي الأوروبي الذي يتكون من 3 بنوك قائمة في السعودية وهي بنك بريطانيا، هولندا وفرنسا و3 بنوك خليجية، في شكل مصرف واحد يصل رأسماله إلى 2 مليار دولار[22]؛ أما دولة الإمارات فشهدت سنة 2007، خامس أكبر عملية اندماج في العالم، باندماج بنك دبي الوطني وبنك الإمارات دبي الوطني بإجمالي أصول تبلغ 48.4 مليار دولار[23]، والجدول التالي يوضح أهم الاندماجات التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة:

الجدول (07):أهم عمليات الاندماج منذ سنة 2000.

تاريخ الاندماج	بلد المصرف الدامج	اسم المصرف المندمج	اسم المصرف الدامج
2000	سلطنة عمان	مصرف عمان التجاري	مصرف مسقط
2004	مصر	مصرف اكستريو	مصرف مصر
2005	مصر	مصرف القاهرة	مصرف مصر
2005	لبنان	مصرف مصر ورومانيا	مصرف لبنان والمهجر
2006	-	المصرف التجاري الدولي-مصر	مجموعة مصارف بلجيكية
2006	بحرين وقطر والكويت	مصرف الدلتا الدولي	مجموعة مصارف وشركات عربية
2007	الإمارات	المصرف الوطني للتنمية	مصرف أبو ظبي الإسلامي
2007	الكويت	المصرف الوطني المصري	مصرف الكويت الوطني
2007	ليبيا	مصرف الأمة	مصرف الجمهورية
2009	السعودية والبحرين	البنك البحريني السعودي	مصرف السلام
2009	مصر	مصرف النيل والمصرف الإسلامي الدولي والمصرفي المتحد	المصرف المتحد
2009	البحرين	مصرف البحرين الشامل	بنك الاثمار
2012	البحريين	بنك الإجارة	بنك الاثمار

المصدر: اعتمادا على:

- اتحاد المصارف العربية، عمليات الدمج والتملك تتوالى في المنطقة هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد217، مجلد19، 1999، ص65
- اتحاد المصارف العربية، ثمانية مصارف لبنانية في لائحة أول 1000 مصرف عالمي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد333، اب، 2008، ص57
- تقرير عن الاندماج المصرفي في ليبيا http://ar.ubci-libya.com/topmenu/About .

لقد تسارعت صفقات الاندماج وحجمها نسبيا في المنطقة العربية منذ ظهور تداعيات أزمة 2007 على البنوك والمؤسسات المالية العربية، حيث أصبح ينظر إليه كآلية لتلافي مخاطر الأزمات المالية والالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة في إطار بازل3؛ خاصة ما تعلق السيولة و كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بالإضافة إلى مجابهة التنافسية؛ وقد بلغت صفقات الاندماج في نهاية سنة 2012 حوالي 7 مليار دولار، بعدما كانت لا تتعدى 1.5مليار دولار سنة 2011؛ ولعل أهم هذه الصفقات تلك الناتجة عن اندماج ثلاث بنوك إسلامية وهي بنك ''كابيفست ''و''بنك إيلاف'' و''بيت إدارة المال'' تحت مؤسسة مصرفية جديدة أطلقت في مطلع سنة 2013[24].

يتضح مما سبق أنه بالرغم من تزايد الاتجاه نحو الاندماج المصرفي الإقليمي، إلا أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب مقارنة بما يحدث على الساحة الدولية، فصفقات الاندماج المصرفي العربي مثلا لم تتعدى نسبة 0.5% من صفقات الاندماج العالمية خلال العقدين الآخرين، إذ تم تسجيل 100 عملية الاندماج على المستوى العربي، في حين عرفت الولايات المتحدة لوحدها حوالي 5400 عملية اندماج بين البنوك و المؤسسات المالية بقيمة إجمالية بلغت 1.6 تريليون دولار.

كما أن عملية الاندماج بين مصارف عربية عربية تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي صفقات الاندماج المصرفي العربي؛ لذلك ينبغي على الدول العربية تعميقه بهدف تطوير الصناعة المصرفية العربية ومواجهة المنافسة الدولية، والإيفاء بمتطلبات لجنة بازل3 أفاق 2019؛ ودعم المشاريع المشتركة؛ وبالتالي الاندماج الاقتصادي العربي.

3- أسباب ضعف الاندماج المصرفي العربي :

رغم أن الدلائل تشير إلى تسجيل تحسن كبير في حجم وأداء النظم المصرفية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن اتجاهها نحو الاندماج الإقليمي لا يزال دون المستوى المأمول عربيا، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب بعضها متعلق بالمصارف في حد ذاتها، والبعض الآخر يعود إلى البيئة المالية والاستثمارية والاقتصادية العربية.

3-1- أسباب متعلقة بالمصارف العربية: لا تزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات الهيكلية والتنظيمية تحد من اتجاه المصارف العربية نحو اندماجها قطريا وإقليميا، نذكر منها ما يلي:

- هيمنة الملكية العامة والعائلية للمصارف، مع تفاوتها من دولة إلى أخرى، ففي مصر مثلا نجد أربع بنوك تحوز على حوالي 53% من الأصول البنكية، وفي قطر تمتلك الحكومة نحو 50% من أصول القطاع المصرفي؛ أما في الكويت فتتعدى نسبة تملك الدولة نسبة 56% ، في حين تتجاوز الملكية العمومية للبنوك نسبة 90% في الجزائر والعراق.
- ضعف مستوى استقلالية البنوك المركزية ما يؤثر على إدارة السياسات النقدية؛
- ضعف القطاع المصرفي الخاص في العديد من الاقتصاديات العربية ؛ وتقليدية آليات اغلبها؛
- ضعف نظام الاستعلامات المالية ما يشتت مصادر المعلومات المالية ويقلل من كفاءة عمليات الوساطة المالية، خاصة وأن نظام الاستعلام المالي يعتبر من أهم متطلبات لجنة بازل لإدارة مخاطر الرأسمالية؛

– ضعف درجة الاندماج المصرفي محليا؛

– ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات في مجال نظم الدفع وتسوية الصفقات بين المصارف سواء محليا أو عربيا أو دوليا ؛

– صغر حجم البنوك العربية، فعدد البنوك العربية التي يتعدى رأس مالها 15 مليار دولار لم يتعدى 15 بنك، و أصول حوالي 100 بنك عربي تشكل ما يقارب 50% من أصول " سيتي عرب" مثلا ؛ بالإضافة إلى ضعف حجم البنوك العربية مجتمعة حيث لا تتعدى أصولها 3 تريليون بداية سنة 2013، وهي تمثل نسبة لا تتعدى 5% من إجمالي حجم أصول البنوك الدولية؛

– ضعف مساهمة البنوك العربية في تنشيط الأسواق المالية العربية؛

– نقص كفاءة الكادر البشري المسير للبنوك العربية؛

– عدم كفاية درجة الانفتاح على الصيرفة العالمية؛

– ارتفاع درجة التركز: لا تزال البنوك العربية تعاني من ارتفاع درجة التركز في مستويات الكثافة المصرفية؛ فحتى الدول التي تكثر فيها المصارف لا تتناسب مع كثافتها الاقتصادية؛

– ارتفاع حجم القروض المتعثرة، حيث تصل إلى حوالي 10% في العديد من البنوك العربية ما ينعكس سلبا على مردوديتها

3-2- أسباب متعلقة بالبيئة الاقتصادية والاستثمارية العربية: يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– ضعف الوعي العربي بالايجابيات التي يمكن أن تعود على المنطقة العربية، خاصة في مجال الاستثمار البيني والتجارة البينية والمشروعات المشتركة؛

– عدم فعالية سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها معظم الدول العربية، حيث لا تزال العديد منها تفرض قيود على أسعار الفائدة و الصرف والتجارة؛

– عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة التي انتهجتها الدول العربية؛ إذ لا تزال جل الدول العربية تعتمد على صادرات الموارد الاستخراجية؛ في حين لا تزال الصادرات خارج المواد الطاقوية متواضعة؛

– عدم قدرة الاقتصاديات العربية على الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، حيث لا تستحوذ إلا على حوالي 2% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية العالمية، كما أن حصتها في التجارة الدولية لا تتعدى 3% ما يقلل من استفادة الدول العربية من العولمة؛

– تفاوت مستويات النمو والتنمية الاقتصادية، ففي حين تسجل دول عربية كدول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو مرتفعة، لا تزال دول أخرى متدنية التنمية الاقتصادية كالسودان، العراق، ...الخ

– ضعف مستويات التكامل العربي: وذلك بالرغم من عراقة تجاربها مقارنة بالدول النامية الأخرى، فعلى المستوى السياسي تزداد الدول العربية تشرذما بسبب قوة الاختراق الذي تتعرض له المنطقة ، خاصة تبعات أزمات ما يسمى بثورات بالربيع العربي؛ أما على المستوى الاقتصادي فلا تزال الاستثمارات العربية دون الـ 10% من إجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية، وهي لا تساهم إلا بحوالي 1% في الناتج المحلي العربي، كما أن التجارة العربية البينية لا تتعدى بدورها نسبة 10% من إجمالي التجارة العربية الدولية .

4- التحديات التي تواجه اندماج للمصارف العربية:

ينبغي على المصارف العربية قبل تسريع عمليات الاندماج الإقليمي مجابهة التحديات التالية:

- تحديات تتعلق بارتفاع الكثافة المصرفية والتركز المصرفي، حيث لا زالت قلة قليلة من المصارف تسيطر على نشاط السوق، (حوالي 25 بنك يسيطر على حوالي 50% النشاط المصرفي العربي)، في حين تبقى المصارف الصغيرة تناضل من أجل الصمود و ليس من أجل تحقيق النمو ؛
- تحديات تتعلق بمدى القدرة على الالتزام بمعايير الأداء المصرفي المنبثقة على بازل3، آفاق 2019، بالإضافة للالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح و الشفافية والرقابة المالية .
- عدم قدرة البنوك العربية على أخذ معايير الفائدة على المدى الطويل كمؤشر لقياس تكلفة الفرصة البديلة، كون معدل الفائدة الحقيقية عادة ما تكون سالبة في العديد من الدول العربية؛
- صغر حجم المصارف العربية وارتفاع درجة التركيز؛
- إدراك الدور الذي يؤديه الاندماج المصرفي الإقليمي في دعم المشاريع العربية المشتركة، والاستثمار والتجارة البينين؛
- إدراك أن الاندماج المصرفي سواء كان محلي أو إقليمي سيؤدي إلى خلق كيانات مالية مصرفية عربية عملاقة تجابه المنافسة الدولية، وتمكن من إدارة الفوائض المالية عربيا، وتلافي مخاطر الاضطرابات المالية المتكررة؛
- ضرورة التماشي مع التطورات التكنولوجية التي ألغت البعد المكاني والزماني لأسواق التمويل وعملياته؛
- دخول العديد من المؤسسات والشركات المالية غير المصرفية في مجال الخدمات المصرفية؛ وأصبحت بذلك تنافس المصارف التقليدية في تقديم الائتمان؛
- زيادة المبتكرات المالية والمصرفية التي أدت إلى شيوع أنواع جديدة من الخدمات المصرفية التي تعتمد أكثر فأكثر على تكنولوجيا المعلومات؛
- ضرورة رفع قدرات الكادر البشري المسير للبنوك والمؤسسات المالية العربية؛
- ضرورة الاتجاه نحو البنوك الشاملة وما يقتضيه ذلك من توحيد مختلف الأعمال المصرفية والمالية من أجل تقليل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية.
- ضرورة تفعيل دور المصارف العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة؛
- تطوير الأسواق المالية العربية باعتبارها لبنة أساسية للتمويل وتشكيل السيولة وإعادة تدويرها عربيا؛
- ضرورة العمل على إيجاد الأرضية المناسبة لتحقيق التكامل المصرفي العربي؛ من خلال خلق مصارف عربية عابرة للحدود؛
- ضرورة استكمال منطقة التجارة العربية الحرة وإطلاق الاتحاد الجمركي والسوق المالية المشتركة؛
- ضرورة إنشاء مشروع لربط المدفوعات العربية يستهدف تسهيل حركية رؤوس الأموال وضمان سلامة المعاملات المالية.

الخلاصة:

يعتبر الاندماج المصرفي الإقليمي جانبا مهما من التحولات والتطورات التي عرفتها البيئة المالية والنقدية العالمية المتبلورة في ظل تنامي قوى العولمة وانفتاح الأسواق المالية الدولية وتنامي التكتلات الإقليمية والتطور الحاصل في الرأسمالية العالمية التي

رسخت الدور المحوري للمصارف في التمويل الاقتصادي، وكذا التطور الحاصل في تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. وقد حاولت الاقتصاديات العربية مواكبة ذلك من خلال تشجيع الجهود الرامية لتعميقه على المستوى المحلي والإقليمي من أجل الاستفادة منه في دعم جهود الاندماج الاقتصادي الشامل ، الذي يرتكز على إحدى جوانبه المتعلقة بتحقيق السوق المشتركة بين إحدى عوامل الإنتاج(رأس المال)، ما يترتب عليه زيادة حركية رأس المال على المستوى الإقليمي، فتتمكن على إثرها المشروعات من الحصول على الائتمان بشروط متساوية، وتحقق قابلية استبدال المنتجات المالية عموما، ثم إن حركة رؤوس الأموال في سوق مالية مشتركة أمر ضروري لتسهيل التحويلات التي تنجم عن تحرير التجارة.

ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا جليا أن الاندماج المصرفي العربي عبر الحدود لا يزال دون مستوى الطموح الذي يرغب فيه راسمو السياسات المصرفية العربية والمستثمرون العرب، خاصة في ظل تسارع عملية العولمة والتحرر في قطاع الخدمات المالية، ونمو حركة المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، وتنامي احتياجات المنطقة العربية ككل، فبالرغم من قيام العديد من التحالفات والاندماجات المصرفية عربيا، إلا أنها تبقى ضحلة مقارنة بالاندماجات المصرفية الإقليمية والعالمية، حيث لم تتجاوز نسبة 0.5% من إجمالي عمليات الاندماج العالمية، وحوالي 5% من تلك المسجلة على مستوى البلدان النامية إلى غاية نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.

إن هدا الضعف المسجل في الاندماج المصرفي هو في الحقيقة جزء من الضعف والترهل المسجل في كل المداخل التكاملية التي تعرفها المنطقة العربية منذ إنشاء الجامعة العربية إلى يومنا هذا، حيث لم تتعدى التجارة والاستثمار البينين نسبة 10% في أحسن أحوالهما.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن نجاح الاندماج الإقليمي للمصارف في البلدان العربية مرهون بمدى قدرة المصارف المحلية على تنفيذ برامج الإصلاح وتحديث آليات عملها وتعزيز الأنشطة المصرفية القطرية. وكذا الاستفادة من التجارب الاندماجية العالمية والدور الذي تؤديه في التنمية المالية؛ والاستفادة من التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصالات بما يخدم ويدعم الاندماج المصرفي الإقليمي.

وبناء على الاستنتاجات السابقة نوصي بضرورة اتجاه المصارف العربية مستقبلا نحو إقامة تحالفات إستراتيجية ترتكز على عمليات الاندماج(بكافة أشكاله و آلياته)، بالنظر للدور المرتقب له في دفع المشاريع التنموية في المنطقة العربية. كما يجب ألا ينظر إلى الاندماج على أساس أنه هدفا في حد ذاته، بل ينبغي أن يرتبط بإستراتجية واضحة تستهدف تطوير المصارف قطريا وإقليميا بما يعزز جهود التنمية الاقتصادية. خاصة أن التجارب الاندماجية الدولية أثبتت فوائد الاندماج المصرفي سواء على البنوك المندمجة أو على الاقتصاد الوطني أو على حركية الرساميل عبر الحدود، وكذا على التجارة والاستثمار البينين .

الهوامش والإحالات:

[1] – محمد إبراهيم موسى؛ اندماج البنوك ومواجهة العولمة؛ الدار الجامعية؛ القاهرة، مصر؛ 2008؛ ص: 93.

[2] – طارق حماد عبد العالي؛ خوصصة البنوك ؛الدار الجامعية؛ القاهرة، مصر، 1999، ص: 5-6.

[3] – عبد الكريم جابر شنجار ورد العيساوي؛ دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والتملك الاقتصاديتين مع التركيز على القطاع المصرفي؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية الإدارة والاقتصاد؛ الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص: 29-31

[4] - Nancy Hubbard, Acquisition, strategy and Implementation, First Published, MacMillan PRESS LTD, Great Britain, 1999, p:.3

[5] – اليسيا غارسيا هيريرو؛ فيليب ولدريدج ، التكامل المالي العالمي والإقليمي المحرز في الدول الناشئة؛ بنك التسويات الدولية، 2007/3، ص: 4.

[6] – تقرير بنك التسويات الدولية 2006؛ ص: 120-126.

[7] - commission economiques African, *integration* du secteur *financier* dans trois regions d'*afrique 2008, pdf* , *p: 24-29, www.afdb.org/*

[8] – تقرير البنك الصناعي الكويتي؛ اضاءات مالية ومصرفية؛ على الموقع:www.kibs.edu؛ تاريخ الاطلاع :2012/09/11.

[9] – بالاعتماد على:

– عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ، ص: 152.

– نزار قنوع وآخرون؛ الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي؛ مجلة تشرين للبحوث والدراسات؛ المجلد31 ، 2009؛ ص: 105.

[10] – محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي؛ الدار الجامعية؛، مصر ، 2007، ص: 35:-47.

[11] – محمد مطر؛ الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني؛ دار وائل للنشر؛ الأردن 2003؛ ص: 339.

[12] – اتحاد المصارف العربية؛ تطور المصرفية العربية في ظل التحولات السياسية الجارية 2010-2011، مجلة م ع، سبتمبر2011، ص: 20

[13] – انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ؛ صندوق النقد العربي؛ أعداد 2009؛ ص: 128؛ عدد 2012، ص: 140. عدد 2015ص:171

[14] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص: 174.

[15] – المعطيات الواردة في هذا العنصر مستمدة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أعداد 2009؛2010؛2011؛2012.2015

[16] – محمد نبيل الرسم؛ السيد الهواري؛ تقرير إدارة الجهاز المصرفي السوري؛ المنظمة العربية للعلوم الإدارية؛ 1972؛ ص: 155.

[17] – زيدان محمد ؛ دريس رشيد؛ متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي؛ مجلة العلوم الاقتصادية ؛ جامعة الجزائر؛ 2008 ، ص: 454.

[18] – انظر: علي احمد البلبل وآخرون، التطور المالي والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر 1974-2002، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ابريل، 2004، ص: 16

[19] – بهيج أبو غانم، المصارف في مرحلة الدمج، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 232، مارس 1999، ص: 30.

[20] – انظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص: 125

[21] – انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ 2008؛ ص : 132-135.

[22] – جريدة البيان؛ الاندماج المصرفي الخليجي في حمى مصاحبة العولمة؛ ؛ على الموقع: www.albayan.com/doc

[23] – اتحاد المصارف العربية؛ دور المصارف المركزية؛ مجلة المصارف العربية؛ سبتمبر ؛ 2008؛ ص30.

[24] – تقرير الاندماج المصرفي في المنطقة العربية منشور في صحيفة الوسط البحرينية؛ العدد3775، 7 يناير 2013
http://www.alwasatnews.com/3775/news/read/728668/1.html